الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه وعليه جاء قوله ضعيف النكاية اعداه يخال الفرار
يراخي الاجل الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين كابن السراج الثالث
جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل من ان يكون
المعاقبة للضمير فيجوز في نحو انك والضرب خالد المسيء اي انك وضربك خالدا وان لا
يكون كذلك فيمتنع نحو عجبت من الضرب زيدا او هو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة وقال
ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح ولا يعمل ايضا حالة كونه مفعولا مطلقا لم ينب عن
الفعل لان تقديره بان والفعل وبان والفعل متعذر فالعمل للفعل الظاهر كما في قولك
ضربت ضربا زيدا والمقدر كما في قولك ضربت زيدا في جواب من قال لم ضربت فان ناب
عن الفعل الذي التزم حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالعمل للفعل في راي مبني على ان
الاصل في العمل له ولا يتغير عنه بالحذف وان العمل له اي للمصدر النايب في الاصح وهو مذهب
سيبويه والاخفش لا المصدرية وكونه مفعولا مطلقا والا لزم ان يعمل كل مصدر هو
مصدر وهو مفعول مطلق بل لنيابته عن الفعل وكونه بدلا عنه بدليل انه لا يجمع بينهما
لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه وهذا كما قالوا في مثل زيد في الدار ابوه ان
ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر فاذا قلت
سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق
ثم هنا تنبيه وهو ان نيابة المصدر عن الفعل المحذوف هل هي من الامور القياسية او لا
نقل اكثر المتاخرين عن سيبويه ان ذلك غير مقيس بل يقتصر فيه على السماع ولا يتعدى وقال
ابن مالك يقاس في الامر كقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب يعني ابدل يا زريق المال
اي اختلس والدعاء يا قابل التوب غفرانا ماثما وللاستفهام كقوله اعلاقة ام الوليد
بعدما افنان راسك كالثغام المخلس العلاقة الحب والافنان النواحي والثغام بفتح
المثلثة وغين معجمة نبت ابيض والمخلس المختلط الرطب باليابس والتوبيخ بغير استفهام كقوله
وفاقا بني لاهوا وانتم والولي والانشاء نحو حمدا لله والوعيد كقوله قالت نعم وبلوغ

ثانية

ثانية المنى وقال بعض المغاربة يقال في الامر والاستفهام فقط ولكونه اي ولكون المصدر
يقبل التثنية والجمع باعتبار ارادة النوع والعدد بخلاف الفعل فانه لا يقبلهما اذ هما
من خصايص الاسماء التي لا توجد في غيرها ويغاير الفاعل الذي يرتفع به لعدم صدقه عليه
بحيث يصح حمله عليه وهو بخلاف الصفة وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
اذ ليس لها مدلول صاحبها لان معنى الضارب والحسن من قام به الضرب والحسن ومعنى المضروب
من وقع عليه الضرب وهو هو لا يضمر فيه الفاعل لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان بالنسبة
الى المصدر والفاعل جميعا عند ارادة التثنية فيهما او الجمع واما حيث لا ازدحام بان
يكون الفاعل مفردا فترك اضماره بطريق الحمل على ذلك فان قلت القاعدة ان لا يتعلق
حرفا جر بمعنى واحد بعامل واحد على طريق الاستعمال وكلتا اللامين من لكونه ولئلا للتعليل
وقد تعلقا بلا دليل ضمير يضمر فكيف ساغ وليس الظرف الذي بدل الاول فلعل الاولى ان
يقال الاول يتعلق بمحذوف يدل عليه السياق او غيره ولكونه يقبل التثنية الى اخره يلزم التثنية
والجمع عند قصدها في المصدر والفاعل معا ويكون قوله لا يضمر استينافا جوابا لسوال مقدر
كانه قيل فماذا يصنع فقال لا يضمر فيه لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان ولا يخلو ذلك من تكلف
ولو اخر العلة الاولى الى اخر الكلام لاستقام بلا كلفة فيكون هكذا ولا يضمر فيه لئلا
يزدحم تثنيتان وجمعان لانه يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ويغاير الفاعل بخلاف الصفة
فيكون فصلا في الازدحام علة لمنع الاضمار وقبول التثنية والجمع مع مغايرة الفاعل
علة للازدحام وقد انطوى كلامه على وجوه مخالفة حكم المصدر للفعل والصفة في جواز
الاضمار فيهما اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع فلا ازدحام فيه والصفة ليس لها مدلول يغاير
مدلول صاحبها واذا ثنيت او جمعت فباعتبار صاحبها فلا ازدحام ايضا بخلاف المصدر
وصاحبه فلا ازدحام ايضا بخلاف المصدر وفاعله لانه لا يغني تثنية احدهما عن تثنية
الاخر ولا جمعه عن جمعه فلو وقعت التثنية والجمع فيه وفي الفاعل يحصل الازدحام
المحذور فترك الاضمار وقول صاحب اللباب يجوز ان يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا

Copyright © King Saud University